

من وزير الإقتصاد والمالية  
إلى

الموضوع: حول الإعفاء من المعاليم والأداءات المستوجبة على صفقة  
المرجع : مکتوبکم بتاريخ 26 مارس 2014

لقد أفتدتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه انه في إطار تنفيذ مقتضيات الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 04 جويلية 2013 والتي تم بمقتضاها إسناد هبة لتمويل مشاريع المساندة الفنية لتدعيم قدرات الجماعات المحلية، تعتزمون انجاز دراسة حول "التصرف في المعدات البلدية وخاصة وضع تطبيق إعلامية".

وحتى يتسنى إتمام إجراءات الصفقة المتعلقة بانجاز الدراسة المذكورة، طلبتم إعفاءكم من كل المعاليم والأداءات المستوجبة على الصفقة المذكورة وذلك عملا بأحكام الفقرة 2.2 من الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن الإعفاء المنصوص عليه بالفقرة 2.2 من الاتفاقية موضوع مکتوبکم يتعلق فقط بالأداء على القيمة المضافة حيث لا يمكن تخصيص الهبة المذكورة لدفع هذا الأداء وليس لهذه الأحكام تأثير على النظام الجبائي في مادة الضرائب المباشرة ومعاليم التسجيل والطابع الجبائي للاتفاقية المذكورة وللمكلفين بانجاز الخدمات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية حيث يبقون خاضعين للنظام الجبائي التالي :

I. في مادة الضرائب المباشرة

تبقى المبالغ التي تدفعها وزارة الداخلية إلى الأشخاص المكلفين بانجاز الدراسة موضوع مکتوبکم والممولة عن طريق هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية خاضعة لأحكام إتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي المبرمة بين تونس وبلدان إقامة الأشخاص المنتفعين بالمبالغ المذكورة أو لأحكام القانون العام في صورة عدم وجود اتفاقية.

هذا وفي الحالة الخاصة، وإذا كان المكلفون بإنجاز الدراسات وإسداء المساعدة الفنية في إطار تنفيذ الاتفاقية المذكورة أعلاه مقيمين بفرنسا، تخضع المبالغ المدفوعة لهم بعنوان الدراسات الفنية أو الاقتصادية للخصم من المورد التحرري بنسبة 15%. وفي صورة عدم إنجاز الخصم من المورد المذكور فيستوجب في هذه الحالة بنسبة 17,64%.

في حين لا تخضع للضريبة بتونس المبالغ المدفوعة لهم بعنوان عمليات المساعدة الفنية باعتبارها غير معنية بميدان تطبيق اتفاقية نقادي الأزواج الضريبي المبرمة بين تونس وفرنسا.

## II. في مادة معالم التسجيل والطابع الجبائي

يخضع عقد الصفقة المتعلقة بإنجاز دراسة حول "التصرف في المعدات البلدية وخاصة وضع تطبيق إعلامية" للتسجيل بالمعلوم النسبي المحدد بـ 0.5% من قيمة الصفقة المنصوص عليه بالعدد 19 جديد من التعريفة الواردة بالفصل 20 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

وطبقا لأحكام الفصل 57 من نفس المجلة كما تم تنقيحه بالفصل 85 من القانون عدد 54 لسنة 2013 المتعلق بقانون المالية لسنة 2014، فإنه بالنسبة إلى الصفقات العمومية يتحمل مزودو الأشياء والخدمات دون سواهم معلوم التسجيل المستوجب على عقد الصفقة.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي